

وان زوج جاريته قبل القبض جازا انتهى ويكون وطيق
 زوجها قبضه لاعتقده **قوله** ذكر الشك الي اخره فيمنه
 لف ونشر مشوش فيرجع قوله جاز للمالك ان يتصرف
 فيه قبل القبض لقوله او وصية ويرجع قوله قبل
 الكيل لقوله بهيمة ومعلوم ان الملك في الموهوب
 قبضه وفي الموصي به بالقبول بعد موت الموصي
 يوضح هذا قول ابن الملك قيد بالاستئصال انه اذا ملك
 ملكا او موزونا بهيمة او ميراث او غيرها جاز له
 ان يتصرف قبل الكيل والوزن كذا في الكفاية انتهى
قوله وقيد بكون الكيل مبيعا لانه اذا كان ثمنا جاز
 التصرف فيه مطلقا قال الكمال بان اشترى بهذا البر
 علي انه كذا قبضه جاز تصرفه فيه قبل ما هو من تمام
 قبضه انتهى وكان ينبغي للمصنف رحمه الله ذكره هنا ما
 يحتمل المبيع عن الثمن فالدرهم والدنانير اثمان ابداي
 علي كل حال سواء صحبها حرف الباء او لا وسواء كان
 ما يقابلها من جنسها او من غيره ودان القيم كالثياب
 والحيوان مبيعة ابد او المثليات من الكليات
 والموزونات والمعدونات المتعارفة اذا قبلت
 بالتقدم مبيعة او بالاعيان وهي معينة ثمن او غير
 معينة فبيعه كن قال اشترت كرا من الحنطة بهذا
 العبد فلا يصح الا بشرائط السلم وقيل المثليات اذا لم
 تكن

تكن معينة وقوبلت بغيرها ثمن مطلقا ولو دخل عليها
 الثياب اذا عرف هذا فلا ثمن يجوز التصرف فيها قبل
 القبض استند اليه في غير العرف والسلم واختلف
 في القرض والاصح جوازه قاله الكمال رحمه الله
 في هذا الباب ثم اعاده في كتاب الصرف الا انه قال
 فيها اذا كانت المثليات غير معينة ما مضى وان لم
 تعين اي المثليات فان صحبها حرف الباء وقابلها
 مبيع في ثمن وان لم يصحبها حرف الباء او لم يقابلها
 ثمن فهي مبيعة وهذا ان الثمن ما يثبت في الزمة
 وبما عند المقابلة انتهى **قوله** الا ان يكيل البائع بعد
 بيعه بحضرة المشتري هو الصحيح وهو قول عامة
 المشايخ وحضرته وكيله بالقبض كخبرته وقيل لا يكتفي
 به لظاهر الحديث لانه اعتبر هنا عين كفا في الجوهرة
 والنفق **قوله** جازا للتصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى
 منه بدل الصرف والسلم لان المقبوض من راس مال
 السلم حكم عين المبيع والاستند اليه بالمبيع قبل القبض
 لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل
 قبضه علي الصحيح والمراد بالتصرف نحو البيع والهبة
 والاجارة والوصية وسائر الدبوع كالثمن لعدم
 الضرر بعدم الانتفاع بالهلاك كالمهر والاجارة
 وضمان المتلفات وغيرها كبذل الخلع والعقود علي